

العسكرية، التي شكلت القطاع الأكثر دينامية في الاقتصاد الأميركي، لأسباب لا مجال لذكرها هنا. وكان مثل هذا الكساد، إذا استمر، يهدد بركود اقتصادي يمتد الى قطاعات اقتصادية أخرى، بل ويشمل بلداناً رأسمالية أخرى. ومع انتهاء الحرب، ظهرت إحدى نتائجها المباشرة في أن الولايات المتحدة لم تعد زعيماً لاينازع للاقتصاد الرأسمالي العالمي، كما تفاقمت، منذ أوائل السبعينات، أزمة البطالة، وأزمة الدولار الخ... ولأول مرة منذ ١٨٩٣، شهد الميزان التجاري الأميركي عجزاً حاداً عام ١٩٧١، بعد أن ظل يسجل فائضاً طوال ثلاثة أرباع القرن. ولم يكن انتقال الصناعة الحربية الى فروع مدنية بالأمر البسيط، كما تصور كتب الاقتصاد المدرسية، في اقتصاد رأسمالي وصل الى مستوى عال من مركزة الاحتكارات. وتلك كانت جذور المعضلة التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي منذ السبعينات «الركود التضخمي Slag Flation»، حيث علاج الركود الكلاسيكي يقود الى مزيد من التضخم، وحيث يؤدي العلاج الكلاسيكي للتضخم الى مزيد من الركود.

لسنا هنا في معرض تحليل الجذور الاقتصادية للعسكرة المتزايدة، بل أردنا فقط تبيان أن انتاج المزيد من السلاح كان مطلوباً لتنشيط دور الولايات المتحدة كزعيمة للعالم الرأسمالي، وبالتالي كقائد عسكري سياسي له، وكان مطلوباً، لتنشيط دور الاقتصاد الأميركي، حيث العسكرة مطلوبة لخلق سوق مضمونة لسلع سريعة التبدل وعالية التكنيك، كما كان مطلوباً لمعالجة الخلل في الميزان التجاري بزيادة الصادرات من الأسلحة.

ويوم أعلن نيكسون مبدأه حول «فتنة الصراع» عام ١٩٧١، كانت مبيعات الأسلحة، محلياً وخارجياً، قد بلغت أدنى مستوى لها، فبعد أن حققت مبيعات الطائرات وحدها (٢٨) بليون دولار عام ١٩٦٨، هبطت لتصل الى (١٧,٨) بليون دولار عام ١٩٧١ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٨). وهنا تكمن أهمية مبدأ نيكسون، القائم على تزويد الولايات المتحدة «لحلفائها» بالمعدات بدل القوات، مع علم صانعي السياسة الأميركية بأن أية سوق خارجية لا يمكن أن تعوض عن استيعاب الجيش الأميركي للسلاح، فهو المنفذ الأساسي للتعاقد ولتطوير أسلحة جديدة. لكن هذا يتطلب شروطاً أخرى لم تكن فترة أوائل السبعينات توفرها.

كان مسؤولو الادارة الأميركية يدركون على الدوام، أن تنفيذ برنامج عسكري ضخم، يتطلب خلق جو نفسي ملائم يُشعر المواطن الأميركي أن حياته، أو أسلوب حياته مهدد بالخطر. هكذا كان الحال حين أعلن مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، وهكذا كان، أيضاً، في أوائل الستينات حين أُنقذ المواطن الأميركي بأن فيتنام تهدد المصالح الغربية. لكن أواخر الستينات شهدت ما أسماه المحللون الأميركيون بالمرض الفيتنامي (The Viet-nam Syndrome)، المتمثل في بروز النزوع السلمي للجماهير، وادراك فشل السطوة الأميركية.

وكما يقول المفكر الأميركي الليبرالي شومسكي: «كان لا بد من شن هجوم عنيف نحو المواطنين الأميركيين، جنباً الى جنب، مع بناء أساس لتثبيت سطوة القوة الأميركية، بالطريقة ذاتها التي تحققت في ظل مبدأ ترومان، وفي ظل مجلس الأمن القومي عام ١٩٦٨، وفي ظل ادارة كندي». وهذا، كما يرى شومسكي: «يفسر واحدة من أبرز حملات